

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة

ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، حسين السكران

المميز :-

المميز ضده :-

الحق العام .

القرار المميز :- قرار محكمة الجنايات الكبرى الصادر وجاهياً بحق
المميز في القضية رقم (٢٠١٤/١٤٧) بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٨ المتضمن :- الحكم
بوضع المميز بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم
محسوبة له مدة التوقيف .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها وذلك من خلال تلاوة
تقرير الطب الشرعي في غياب الدكتور
و/ أو طلب أطباء مختصين لمناقشتهم حول تقرير الخبرة لوجود نقاط قانونية
هامة المناقشة .

٢. أخطأت المحكمة بقرارها بالاستناد إلى اعتراف المتهم المنتزع منه تحت الضغط والإكراه لدى الشرطة بالرغم من أنه أفاد لدى المدعي العام بأن أقواله لدى حماية الأسرة غير صحيحة وبأن التوقيع على الأقوال توقيعه بينما الأقوال والاعتراف لم تصدر عنه حيث لم تعالج المحكمة بأن الاعتراف غير صحيح للتمييز ومخالف لكافة الوقائع الجوهرية لموضوع القضية كذلك متناقض مع أقوال المشتكية .

٣. أخطأت المحكمة بالأخذ بأقوال المشتكية والتي جميعها جاءت موضع شك ومتناقضة مع بعضها البعض وكذلك عدم مناقشتها لما جاء في أقوال الشهود المتمثلة بشهادة كل من والد المشتكية والملازم من أن المشتكية كانت تكذب في ذكر واقعة اعتداء المميز عليها وتكرر وقوع الاعتداء عليها لوالدها .

٤. أخطأت المحكمة بالأخذ بأقوال المشتكية والتي جميعها جاءت موضع شك ومتناقضة مع بعضها البعض ولم تعلق تناقض أقوالها حيث إن من يكذب في واقعة فمن السهل عليه أن يكذب في وقائع أخرى .

٥. أخطأت المحكمة بالأخذ بأقوال المشتكية والتي جميعها جاءت موضع شك ومتناقضة ووجود سابقة لها مع متهم آخر بالقضية ذاتها والتي لم تعالجها المحكمة والتي تجعل من ادعائها بوجود تمزق قديم لديها سابق لواقعة الاعتداء موضع شك بعدم الأخذ بأقوالها .

الطلب :-

قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز وبراءة المميز من التهمة المنسوبة إليه .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول الطعن شكلاً وردده موضوعاً .

الق رار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهمين :-

- ١

- ٢

التهمة التالية : -

١ - جناية الشروع بالاغتصاب خلافاً للمادتين (١/٢٩٢ ب و ٧٠) عقوبات بالنسبة للمتهمين

٢ - جناية هتك العرض خلافاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠١ ب) من القانون ذاته بالنسبة للمتهم

٣ - جناية هتك العرض خلافاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات بالنسبة للمتهم

وبالتدقيق في أوراق هذه القضية وكافة البيانات المقدمة والمستمعة فيها وجدت المحكمة إن وقائعها الثابتة تتلخص (بأن المجني عليها (مواليد ١٩٩٨/١/١٦) كانت على علاقة غرامية مع المتهم ، النجاعة وفي الشهر التاسع من عام (٢٠١٣) حضر المتهم إلى منزلها وقامت بفتح الباب له ودخلا إلى غرفة نومها وقام بتنزيل بنطلونها وكلسونها حتى ركبتها وقام هو بتنزيل بنطلونه وكلسونه وقام بتقبيلها على فمها وأدخل قضيبه في مؤخرتها واستمنى خارج مؤخرتها على ورق فاين وارتنى ملابسه وغادر ولم تخبر المجني عليها أحداً بما حدث وبعدها تعرفت المجني عليها من خلال الفيس بوك على المتهم وأصبحا يتحدثان على الهاتف وأصبحت بينهما علاقة غرامية ، وفي الشهر العاشر من عام (٢٠١٣) اتفقا على اللقاء بالقرب من مستشفى البشير وبالفعل لم تتوجه المجني عليها إلى المدرسة وإنما قابلت المتهم ركبت معه في السيارة التي يقودها والعائدة لصديقه وتوجها إلى منطقة الرميمين وهناك قام المتهم

وأثناء أن كانا يجلسان تحت إحدى الأشجار بفتح أزرار الجلباب الذي كانت ترتديه وقام بتقبيلها على فمها وخديها ورفع البلوزة التي كانت ترتديها وقبلها على بطنها ووضع إصبعه على فرجها ولم يدخله وأثناء عودتهما اصطدمت المركبة التي يقودها المتهم يوسف بالرصيف ولم يُصب أي منهما حيث قام المتهم بإيصالها بواسطة تكسي واتفقا على أن تدعي المجني عليها لأهلها بأنها تعرضت لحادث دهس وأصيبت في وجهها وذلك لتضليل أهلها حيث كانت إحدى القبل ظاهرة على خدها ولدى وصولها إلى مستشفى البشير اتصلت بوالدها وأخبرته بأنها وأثناء خروجها من المدرسة صدمتها سيارة وأغمي عليها وأنها موجودة في مستشفى البشير حيث توجه إلى هناك وحضرت الشرطة وتم إحالتها إلى إدارة حماية الأسرة وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة) .

من حيث التطبيقات القانونية :-

وبالنسبة لجناية الشروع بالإغتصاب المسندة للمتهمين : وجدت المحكمة إنه من الثابت لديها أن المجني عليها لم يرد في شهادتها في جميع مراحل المحاكمة أن المتهم قد قام بأي فعل من الأفعال المكونة لجريمة الشروع بالإغتصاب بل على العكس من ذلك فقد أكدت المجني عليها أن المتهم قام بإدخال قضيبه في مؤخرتها واستمنى خارج مؤخرتها وارتنى ملابسه وغادر المنزل ولم تذكر أن المتهم قام بإدخال أي جزء من يده أو قضيبه في فرجها الأمر الذي تجد معه المحكمة إن هذه الأفعال لا تشكل جناية الشروع التام بالإغتصاب المسندة إليه الأمر الذي يتعين معه إعلان براءته من هذا الجرم لا سيما وأن المجني عليها قد ذكرت في شهادتها أمام المحكمة أنها كانت تقوم بإدخال إصبعها أو حبة خيار في فرجها من أجل الوصول إلى النشوة .

وبالنسبة للمتهم يوسف وجدت المحكمة إنه وعلى الرغم مما ورد في شهادة المجني عليها بأن المتهم قام بوضع جزء من إصبع يده في فرجها فإن المحكمة تجد إن التقرير الطبي الشرعي قد كذب هذا الإدعاء حيث من الثابت للمحكمة ومن خلال الخبرة الفنية المتمثلة بتقرير الطبيبة الشرعية الدكتورة وشهادتها على هذا التقرير أمام المدعي العام العام أن التمزق الجزئي في غشاء بكارة المجني عليه عليها هو قديم ومرّ عليه أكثر من ثلاثة أسابيع ، وبالرجوع إلى تاريخ واقعة الإعتداء

على المجني عليها من قبل المتهم وجدت المحكمة إنه كان بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠١٣ وأن تاريخ الكشف عليها من قبل الطببة الشرعية الدكتورة قد تم بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١٣ وبالتالي وجدت المحكمة إن هذا التمزق سابق على الإعتداء بثلاثة أسابيع ولا يمكن أن يكون ناتجاً عن اعتداء المتهم على المجني عليها الأمر الذي ينفي عنه هذه التهمة مما يقتضي إعلان براءته من جناية الشروع التام بالإغتصاب المسندة إليه .

أما بالنسبة لجناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) ودلالة المادة (١/٣٠١) المسندة للمتهمين ، فتجد المحكمة إن الأفعال التي قام بها المتهم والمتمثلة بإقدامه على رفع بلوزة المجني عليها بعد أن قام بفك أزرار الجلباب ثم قيامه بتقبيلها على بطنها وفمها ووضع يده على مؤخرتها وفرجها وبرضاها ودون أن يقوم بفض بكارتها حيث من الثابت إن التمزق الجزئي في غشاء بكارتها سابق على هذا الإعتداء بثلاثة أسابيع فتجد المحكمة إن هذه الأفعال تشكل كامل أركان وعناصر جناية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٨) عقوبات وليس كما جاء بإسناد النيابة العامة العامة .

كما وجدت المحكمة أيضاً أن الأفعال التي قام بها المتهم والمتمثلة بإقدامه على الحضور إلى منزلها وقيامها بفتح الباب له ثم قيامه بتنزيل بنطلونها وكلسونها وكذلك قيامه بتنزيل بنطلونه وكلسونه وإدخال قضيبه في مؤخرتها ثم إخراج قضيبه والإستماء خارجه إنما تشكل هذه الأفعال بالتطبيق القانوني جناية هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٨) عقوبات وليس كما ورد بإسناد النيابة العامة .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم ولقناعة المحكمة التامة لما توصلت إليه فإنها تقرر ما يلي :-

أولاً : عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إعلان براءة المتهمين

من جناية الشروع التام بالإغتصاب خلافاً لأحكام المادتين (١/٢٩٢ ب و ٧٠) عقوبات المسندة إليهما في مستهل هذا القرار لعدم قيام الدليل القانوني القاطع والمقنع بحققهما .

ثانياً : عملاً بالمادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات ودلالة المادة (١/٣٠١) من القانون ذاته إلى جنائية هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٨) عقوبات وتجريمه بالوصف المعدل .

ثالثاً : عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات إلى جنائية هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٨) عقوبات وتجريمه بالوصف المعدل .

وعطفاً على قراري التجريم قررت المحكمة ما يلي :-

١ - عملاً بأحكام المادة (١/٢٩٨) عقوبات الحكم بوضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

٢ - عملاً بأحكام المادة (١/٢٩٨) عقوبات الحكم بوضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرض المتهم بالحكم الصادر بحقه فطعن فيه تمييزاً بالتمييز المائل .

وعن أسباب الطعن التمييزي :-

نجد إنها تنصب على تخطئة المحكمة بتجريم المميز بما أسند إليه وإن البيانات المقدمة لا تؤدي إلى النتيجة التي توصلت إليها المحكمة .

وفي ذلك نجد إن محكمة الجنايات الكبرى بصفتها محكمة موضوع لها أن تناقش
بيانات الدعوى وتستخلص الواقعة السليمة المتفقة مع البيانات المقدمة في الدعوى .

وفي سبيل توصل محكمة الجنايات الكبرى إلى تكوين قناعتها قامت بمناقشة بيانات
الدعوى مناقشة وافية وسليمة وإن ما توصلت إليه من قناعة كان مستخلصاً استخلاصاً
سائغاً ومقبولاً من خلال بيانات الدعوى الثابتة ونحن بدورنا نقرها على صحة ما
توصلت إليه واقعةً وتسببياً وعقوبةً مما يستوجب رد أسباب الطعن .

لذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأيد القرار المميز وإعادة الأوراق .

قراراً صدر بتاريخ ١١ جمادى الأولى سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٣/٢ م .

رئاسة القاضي
نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / غ . ع